ان يرتقي المجموع الى رتبة الضعيف الهين الضعف • لان الذي يكون من
من الحسن لغيره هو اذا ورد من طرق ليس في كل واحدة الا قدح يسير
واما ما كان في غاية القدح كالكذب والوضع والترك فلا يجبر بالمتابع
ان يكون حول الاستدلال • وانه لا استحباب فيما استجمع على انه اذا سلم
مجاراة فيمكن الجواب عنه باجوبة • الاول انها زيادة نقص وهي مقبولة
بالاتفاق • الثاني ان من علم حجة على من لم يعلم والمثبت اولى من النافي
الثالث انه يمكن ان كل واحد روى ما راى وقد وقع مثل ذلك في صلوة
الكسوف وصلوة الجنازة لان الجميع صحيح • وان كان الركوع في الكسوف هو
الاصح لكثرة طرقه • واما حاج الشيخين له • وفي الجنازة الاصح فيه اربع تكبيرات
لمثل ذلك • وعمل الاكثر من ارباب هذا الشأن على ذلك فيما علمنا انه يقال
سلمنا انها مما يحتج بها ولا يمكن الجمع بينها وبين ما سبق فاقول ما اسلفته
اسلفته قطعي • وهذه ظني • والظني لا يعارض به على ان كل واحد من
الرواة لها قد روى عنه خلافه • اما البراء فكان الراوي روى عنه
برهة بدون الزيادة كما تقدم • واما ابن عباس والزبير فكذلك
والعبرة بما وافق لا بما خالف قوله لقول علي رضي الله عنه • اقول قد
تقدم ما اخرجه عنه الحاكم في تفسير قوله تعالى وانحر • واما اخرجه عنه
النسائي وغيره من اهل السنن كما سبق قوله وقال الناصر الاصلوة
الجنازة الخ اقول لا يخفى ان قد نقل اشارع الصلوة من المعنى اللغوي الى
معنى شرعي • وزاد فيه زيادة في سائر الصلوة اذكارا وركنا وفي صلوة

الجنازة

عند ٣ صح

يليه مقابله

الجنازة قد احد الشارع فيها التكبير • وان يكون على الطهارة والتحليل بالسلام
في فيها ما يجري في سائر الصلوة • ومن ادعى الخصوصية فعليه الدليل
واما مجرد كونها دعاء فان جميع الصلوات كلها دعاء انما هو اللغوي • وزيد
عليه قيود وصفات • ولا تكون العلة المخرجة لها من سائر الصلوات
مجرد التحيل • بل لا بد من دليل شرعي • والا لزم ان يكون الشارع ترك
التبيين • ولان الدليل عام لكل صلوة فلا ينتقل عنه الا بناقل صحيح
ولكن في اول تكبيرة لا غير • وقد ورد ما في ذلك ولعله في الترمذي
ولان الرفع لم يشرع الا عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع والقيام منه وبعد
التشهد الاوسط • وسائر تكبير الجنازة ليس بتكبير احرام • قوله وقال
اث فيه الخ اقول لا يخفى ان الندب باعتبار ثبوت الادلة هو الظاهر
ولكن الاظهر منه الوجوب لقوله صلى الله عليه واله وسلم صلوا كما
رأيتموني اصلي اخرجه البخاري ولما روى عن الحكم بن عمير وغيره فان
هذا الحديث قد جعله العلماء دليلا على وجوب اشياء في الصلوة وجعلوا
هذا في الصلوة دليلا كليا ينطبق على جزئيات جميع الصلوة كما جعلوا
في الحج خذوا عني مناسككم وجعله اهل الاصول مثال البيان بالفعل
وانه اولى من القول لوضوح البيان به فهلا جعلنا هذا من جملة ما راى
منه كيف وقد امر الله تبارك وتعالى بقوله وانحر وفسرها جبريل عليه
السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بما فسر فاي صارف له عن الوجوب واقل احواله ان يكون مثل وضع
وقد عرفت ان الوجوب حقيقة فيه ما لم يصرف عنه صارف كما قرر

اليدين على الركبتين عند
القعود والسجود فلو وضعهما
على الارض لم تكن هيئة
الصلى وكذا وضعهما عند الركوع فهو
طبق ما بين المحذرين او وضعهما ا

غير ذلك لانه اقرب فاعلما الحرية فيعم
وفيه عن الاركان قلت
الضم والرفع منهما الخ
اضافة كريمة وفي ادعا
النقر فيه فضيلة الدليل
ولا دليل ٣ ح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)